

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

كتاب المختار

فعل وكان هذا اولى الى اخر جمله حاله عاقبه لاسما بشي ان يجوز غسر
ام الولد مولانا اذ مات فانها معتدة كما نكح حرة كما هو مذهب زفر لانها عفت
بالموت فصارت كالاجنبية وعدها للاستبراء للثكاح كما عتد من نكاح
فاسد فلا يجوز خلعها اياها كالامة المدبر في اقول ينبغي ان يجوز لامة العينة
ان يفسر مولانا بعد الموت لغة بلغة ملكة تركته بعد موته فيما هو عليه يحتاج اليه
ولهذا تقدم تخمزه ونكفته وفضاء ديون على الفسمة والفسل من اسم المهمات
منه ان يكون خلعها اولى من غلظهم الاجانب وبلغي سنة الحنفي مبسوط
فوقع له اقرار النصيب الى اخر مبسوط في الشرح والمهملية على وجه الاحتياج الى

البيان في بيان

فوقع غير مستحب اي لا يظفر حروفها الالة على الحق فوقع غير مرسوم اي غير متداول
بان لا يصدر بما يصدر به ايج السرخية والمحابب العرفية التي تعبر مضبوته
عند الخواص والعوام فوقع بكل اكل المنيعة في حالة الاضطرار يعني ان المنيعة الحقيقية
حرة حاله الاضطرار قالوا في حمل ان تكون دكية اولى في وقوع ولا حزون منها
لان الحال حاله للاختيار فوقع اعتمادا على الغالب فان الغلبة تنزل منزلة الفروقة
في امانه الاباحة وهذا لان التليل لان الحمل لا يمكن الاعتراضه ولا بسطاع الاستناع
عند فسطا اعتبار دفعوا للزوج تكليل الفاسد وتكليل الانكشاف بخلاف بالادامنا
نصيبه اولى من المنيعة اغلب لان لا ضرورة لان سئلنا متصورة في حالة الاختيار
الحجسه على التمام وعلى رتود اضطر السلام وعلى آل واهلها الى يوم القيام

و

فعل وكان هذا اولى الى اخر جمله حاله عاقبه لاسما بشي ان يجوز غسر
ام الولد مولانا اذ مات فانها معتدة كما نكح حرة كما هو مذهب زفر لانها عفت
بالموت فصارت كالاجنبية وعدها للاستبراء للثكاح كما عتد من نكاح
فاسد فلا يجوز خلعها اياها كالامة المدبر في اقول ينبغي ان يجوز لامة العينة
ان يفسر مولانا بعد الموت لغة بلغة ملكة تركته بعد موته فيما هو عليه يحتاج اليه
ولهذا تقدم تخمزه ونكفته وفضاء ديون على الفسمة والفسل من اسم المهمات
منه ان يكون خلعها اولى من غلظهم الاجانب وبلغي سنة الحنفي مبسوط
فوقع له اقرار النصيب الى اخر مبسوط في الشرح والمهملية على وجه الاحتياج الى

فصل في معرفة الاكل والاشربة
والاجتناب عنهما

ويدعى مكره ومع حدیث كوند
نیز مكره ولذین اول كونه ای می
بیر یوسف میری صالح میری
قیم موسی کونی مع مسنوندر
ایضا در ده عام التي بنی
عسی و موسی محمد کمال روح

باب الاستبراء وحب الاستبراء عز الوطی وواعی اذا اتملت اجاریة بای سببها
كلها او صغیر شریك منها بحیفة فی حق ذوات اللقواء و بشهر وحق ذوات
الاشهر و سواها اشهر انا من رجل او امرأة او حبس او من لا حمل له ووطنها
او كانت بكرا وان كانت من حمض و قد اتمت طهر باخذ ای صیفة لا یقدرها
حتى یقین انها لیست حامله و مو قدر سنین و سوا الاطوار و اشهرها الحمل
بوضع الحمل و لو وضعت حملها بعد القبض فلا استبراء علیه وان وضعت قبل القبض
فصلیه الاستبراء فقدر من الوجیز
بنا ب الرجعة و اذا اطلقها واحدة او شریك
بیکل الرجعة و العتد و الرجعة قوله راجعك او رزقك و الاشهاد علی الرجعة مستحب
ولیس فی الرجعة مهر ولا عوض و الطلاق الرجعی لا یحرم الوطی و لو نظی فیها او
لمسها بشهوة صار مباحا و غیر شہوق لا و النظر الی ذریة لم یحرم رجعة بشهوة
لم یكمل رجعة و یكبره التعلیل او اللس بجم شہوق اذا لم یعد رجعة
فقد من الوجیز

باب الاطعام و من اشتد جوعه و عجز عن طلب القوت یغفر فی علی كل من عالج ان یطعم
نومز جاع و قدر علی التمسک بلزیم وان لم یقدر یلزم السؤال ولو تم
فمن مات جاعا اثم و من زله قوت یقع لا یحکم له السؤال فقدر الوجیز
و یكبره لبس الثیاب الامم و المعصوم و الرنة لبس العمامة ارفاء ذنر
العامة بلبس الكتیفین الی وسط الظهر و قبل مقدار شبر و قبل
موضع اكله و من قدر من الوجیز
باب معرفة الاكل الاكل
بقدر ما یندفع عنه الهلاك او یلحمه الصلح قایا او الصعق سائلا فرض
و یجاز له علی له فی الكفاية الی الشبع یز دل به قن العدن مباح لا اجر
ولا قدر فیه و یكسر فیه حسب ما یسیم ان كان من حل و الاكل فوق الشبع
هو ام الا لجل الصعق او لجل الضیف حتی لا یكس الضیف علی الاكل
حتى امسك منو فلا بأس به و لا یجوز بر و یقر نفسه بتقلیل الاكل
حتى یضعف عن أداء العبادات و كذلك الوصام اربعین یط و لم یأكل
حتى مات فقدر علی انه یحلف ما لو استطلق بطنه او مدت عنیه فلم یعالج
حتى یضعف و مات لا یأثم و الفلک بانواع الفواكه لا بأس به و ان ترک
كان افضل حتی لا یقصر عن درجاته فی الاغراء و سنن الطعام ان یغسل
بیریه قبل الطعام و یعدن و التسمیة علی الطعام ستمه فان نسیت فی اوله
فلم یكمل لکف و محمد انه تقا و لا بأس باكل الخبز مثلما قدر من الوجیز

نصار عبدة الاوثان والمشركين الرومية كاليسوية اذا قال لا اله الا الله او قال
 اشهد ان محمداً رسول الله او قال اسلمنا وامننا بالله وانا على دين الاسلام
 او على اخيقتنا يحكم بالسلام والمقرب بالوجدانية والمكفر بالسنة اصله من قول
 الله كما للهوى والنصراني اذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلماً حتى يقول اشهد
 لسيد محمد رسول الله ومنهم من يقول برسالته محمد ولكنه لا يقول لا اله الا الله
 كما في بلاد العراق فاذا قال محمد رسول الله لا يكون مسلماً حتى يقول اشهد
 مع ذلك او يقرانه وخلع الاسلام وكذلك لو قال اسلمت وانا مسلم
 او مؤمن لم يحكم بالسلام وكذلك لو قال برسالته محمد او الفرائض وقيل
 مع ذلك دخلت دين الاسلام وقال بعض من سجدنا اذا قال دخلت في الاسلام
 يحكم بالسلام وان لم يثبت ايماناً عليه ولا ذكر الكرمي ولو اعترف اليهودي
 انه على دين الاسلام او قال انما مسلم قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون هذا
 اسلاماً حتى يثبت ايمانه اليهودية ثم رجع قال يكتسب اسلام الكافر
 صلي بجماعة او لفرقة في بعض المساجد يحكم بالسلام وذكر الواقفي
 انما حقيقة الصلوة بجماعة يحكم بالسلام ولو صلي وحده لا يحكم
 بالسلام وروى عن محمد انه يكون مسلماً بقلعه من الوجود



٧١٤

فصل ولو قال لها كلمي وقع عليك طلاق فان طالق فطلقها واحداً يقع
 اثنتان ولو قال كلمها طاعتك فان طالق فطلقها يقع ثنتان ولو قال
 لها انت طالق ان لم يطلقك لا يقع حتى يموت احدهما فان مات احدهما
 يقع قبل الموت ولها الميراث لئن كانت مدفولة بها ولو قال لئن طالق لولا
 لم اطلقك لولا ان لم اطلقك ان عصى به ان لا يقع حتى يموت احدهما وان عصى
 متى لا وحيداً ولو رنان يقع للحال وان لم يكن له نية عند ابي حنيفة بحال عليان
 وعندنا على متى تقدم من الوجود ولو شهد احدهما بالطلاق الرجعي والآخرة
 والآخرة بالباين يقبل على الرجعي ولو شهد انه طلقها بالعامرية والآخرة طلقها بالعبودية
 لم يقبل وفي الاقرار والعاقب يقبل تناسخ الوجود الجماع الصغير شهد شاهدان علي
 رجل انه سرق بقره واختلفا في لولها يقطع عندنا حنيفة وعندنا لا يقطع وان قال احدهما انها بقره
 وقال الآخرة تورم يقطع بالاجماع تناسخ الوجود الجماع ولو وقع مطلقاً بالسنة او ادا
 بالارث والشهود شهدوا بالطلاق لا يقبل ولو وقع ملكاً مطلقاً والشهود شهدوا
 شهدوا بالملك بسبب تبديل ولو اختلفت بعد التثنية والطلاق والعاقبة في الوقت
 تبديل ولو اختلفا في الوقت او في المكان في الكفاية لا يقبل لانه لا بد للكتاب من حصة الشهود
 والفعل على التنبؤ بمراره اختلفت بعد ان في الزمان والمكان والانتشار والقرار فيها
 موجبه القول لا ينفذ في الشهادة الا اذا كان جميعه الانتشار بخلاف جميعه الاجزاء فانه يقع
 كما في العتق وفيما موجبه الفعل تقدم في الشهادة

